الإيرادات بلغت 22,67 مليون دينار

9,58 ملايين دينار صافي أرباح «المركز» في 9 أشهر

علي خليل

عبد اللطيف النصف

أعلنت شركة المركز المالي الكويتي (المركز) عن نتائجها المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2025، حيث بلغ إجمالي الإيرادات 22,67 مليون دينار، مقارنة بإجمالي إيرادات بقيمة 14,92 مليون دينار عن نفس الفترة من عام 2024. وبلغ صافي الربح الخاص بمساهمي الشركة 9,58 ملايين دينار عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، مقارنة بصافي ربح بلغ 3,35 ملايين دينار عن نفس الفترة من العام الماضي. وبلغت ربحية السهم 20 فلسا للأشهر التسعة الأولى من العام.

وصرح علي خليل، الرئيس التنفيذي لـ«المركز»، قائلا: تمثل التطورات التشريعية والتنظيمية الأخيرة في دولة الكويت خطوة مهمة نحو تعزيز متانة الاقتصاد الوطني وآفاق نموه المستدامة على المدى الطويل. فمن شأن قانون المطور العقاري وقانون الرهن العقاري أن يسهما في تحفيز النشاط العقاري، واستقطاب المزيد من الاستثمارات، وإحداث آثار إيجابية متنامية في القطاع المصرفي وقطاع الإنشاءات. وتعد هذه الإصلاحات جزءا من الرؤية الوطنية الشاملة لدولة الكويت الرامية إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وترسيخ بيئة أكثر تنافسية تقودها الاستثمارات، ما سينعكس إيجابا على البيئة التي يعمل بها «المركز».

وبالتوازي، سجل السوق الكويتي أداء إيجابيا خلال العام، مدعوما بنمو أرباح الشركات واستمرار النشاط الاستهلاكي، وتحسن ثقة المستثمرين. وقد أكد صندوق النقد الدولي هذه التوجهات الإيجابية من خلال رفع توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الكويت لعام 2025 من 1,9٪ إلى 2,6٪. ومنذ بداية العام وحتى تاريخه، كان أداء سوق الأسهم الكويتي بين أفضل الأسواق أداء في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 19,5٪، وحقق مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشونال الكويت مكاسب بنسبة 24,3٪، وذلك مقارنة بارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 4,3٪ خلال الفترة ذاتها.

وعلى مستوى المنطقة، يواصل النشاط الاستثماري في دول مجلس التعاون الخليجي زخمه القوي، لا سيما في مجالات الائتمان الخاص وإدارة الثروات والخدمات المصرفية الاستثمارية، في ظل تعزيز المنطقة مكانتها كمركز عالمي لتدفقات رؤوس الأموال والصفقات الاستراتيجية.

أما على الصعيد العالمي، فرغم الحذر الذي تبديه البنوك المركزية تجاه وتيرة التيسير النقدي، فإن تحسن مؤشرات التضخم واستقرار أسواق الطاقة يسهمان تدريجيا في دعم معنويات المستثمرين. ورغم التحديات الجيوسياسية والاقتصادية المستمرة، فإننا نؤكد ثقتنا بآفاق النمو في المنطقة على المدى المتوسط، بدعم من الإصلاحات الاقتصادية الجارية وجهود التنويع المستمرة وقاعدة الاستهلاك القوية.

واستند الأداء المالي لـ«المركز» خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 إلى تحسن أوضاع الأسواق، ما انعكس إيجابا على إجمالي رسوم الإدارة والعمولات لتبلغ 6,93 ملايين دينار، مقارنة بـ 7,14 ملايين دينار عن نفس الفترة من عام 2024.

وقال عبداللطيف النصف، العضو المنتدب، إدارة الثروات وتطوير الأعمال في «المركز»: خلال الربع الثالث من هذا العام، أطلق «المركز» استراتيجية أصول البنية التحتية الخاصة، التي تتيح للمستثمرين المؤهلين والمحترفين الوصول إلى محفظة متنوعة من الأصول العالمية بهدف تحقيق دخل مستقر وعوائد طويلة الأجل، وذلك بالشراكة مع نخبة من مديري الأصول العالميين. وعلى الصعيد الإقليمي، حصل «المركز» على الموافقة المبدئية من هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية لتأسيس مكتب له في المملكة. وتمكن هذه الخطوة «المركز» من تقديم الفرص الاستثمارية للمستثمرين المؤهلين في المملكة وتعزيز نطاق خدماته المصرفية الاستثمارية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وبلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 1,61 مليار دينار حتى 30 سبتمبر 2025، ما يؤكد التزام «المركز» الراسخ بتحقيق عوائد طويلة الأجل معدلة وفق المخاطر لعملائها. ويحرص «المركز» على الاستفادة من فرص الاستثمار المتسارعة في مجالات الائتمان الخاص والأصول البديلة، مع دمج تطبيقات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لتعزيز تجربة العملاء وكفاءة العمليات. ويواصل «المركز» ترسيخ مكانته الريادية في مجال تنمية الثروات الإقليمية، وتجاوز توقعات العملاء في تحقيق العوائد المستهدفة.

بخصومات حصرية لخدمة العملاء في الكويت والبحرين ومصر وتركيا

«بيت التمويل» يوسع نطاق عروضه مع «القطرية»

طلال العربيد

في إطار حرصه على تقديم أفضل تجربة استثنائية لعملائه للسفر إلى وجهات مختلفة من خلال أفضل العروض الحصرية، أعلن بيت التمويل الكويتي عن امتداد تعاونه مع الخطوط الجوية القطرية، لتقديم خصومات حصرية لحاملي بطاقات بيت التمويل الكويتي الائتمانية، ومسبقة الدفع، تصل لغاية 12٪ على السعر الأساسي للرحلات إلى وجهة مختارة ضمن شبكة الخطوط الجوية القطرية، على أن يستفيد من هذا العرض المتميز بنوك مجموعة بيت التمويل الكويتي في الكويت والبحرين ومصر وتركيا، مع الاحتفاظ بتنوع العرض وفقا لما يتناسب مع الاحتياجات المختلفة للعملاء في كل بنك من بنوك المجموعة.

وأكد نائب مدير عام البطاقات المصرفية في بيت التمويل الكويتي طلال العربيد، أن هذا العرض يعمق الرؤية الموحدة ويدعم تكامل الخدمات بين بنوك المجموعة، كما يثري تجربة عملاء المجموعة في الدول التي يشملها هذا العرض. وأشار العربيد إلى أن هذا العرض الحصري يعد استكمالا لنجاح التعاون بين بيت التمويل الكويتي والخطوط الجوية القطرية والذي لاقى إقبالا واسعا من العملاء وخاصة في موسم السفر وقضاء العطلات.

وأوضح العربيد أن بيت التمويل الكويتي ينفرد بتقديم باقة متميزة من العروض الخاصة بموسم السفر والعطلات لعملائه، والتي تجسد حرصه على تحقيق الرفاهية وتوفير مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تتناسب مع أنماط حياة العملاء، وتمكنهم من تعزيز استخدام بطاقاتهم المصرفية ذات المزايا المتعددة.

وفي السياق نفسه، أوضح العربيد أن عملاء بيت التمويل الكويتي يمكنهم الاستفادة من مجموعة من المزايا والخصومات الاستثنائية، من بينها إمكانية دخول صالات كبار الزوار عند استخدام بطاقات الائتمان التي تقدم لهم الراحة والأمان. وأضاف العربيد: إن بيت التمويل يواصل التزامه بمواصلة جهوده لتوسيع شراكاته وتعاونه المثمر مع المؤسسات العالمية المرموقة في مختلف المجالات بما يعزز من تجربة عملائه ويعكس مكانته الريادية في صناعة الصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، وأكثرها ابتكارا في تقديم الخدمات المصرفية ذات القيمة المضافة.

شاركت في الجمعية العامة الثامنة والخمسين لـ «AACO»

الفقعان: «الكويتية» تواكب أحدث الأساليب بالطيران

الكابتن عبدالمحسن الفقعان خلال مشاركته في عمومية الاتحاد العربي للنقل الجوي

شاركت شركة الخطوط الجوية الكويتية في أعمال الجمعية العامة الثامنة والخمسين للاتحاد العربي للنقل الجوي (AACO)، التي أقيمت في مدينة الرباط بالمملكة المغربية خلال الفترة من 3 ــ 5 نوفمبر 2025، وذلك بمشاركة نخبة من ممثلي شركات الطيران العربية، وعدد من الخبراء وصناع القرار في قطاع النقل الجوي.

وبهذه المناسبة، أكد رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن عبدالمحسن الفقعان أن «الكويتية» تحرص دائما على دعم جميع المبادرات والقرارات التي تصب في مصلحة تطوير قطاع الطيران العربي ومنظومة النقل الجوي بشكل عام، مشيرا إلى أن ذلك يأتي انطلاقا من إيمانها بأهمية التكامل والتعاون بين شركات الطيران العربية لمواجهة التحديات وتعزيز التنافسية في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف الفقعان قائلا: «الكويتية» تسعى دوما إلى مواكبة أحدث الأساليب والتقنيات الحديثة في قطاع الطيران العالمي، والعمل على تعزيز موقعها الريادي كناقل وطني للكويت يسهم وبشكل كبير في تطوير صناعة النقل الجوي في البلاد، وذلك تماشيا مع خطط الدولة ورؤيتها المستقبلية كويت جديدة 2035 الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة في مختلف المجالات».

وشدد الفقعان على أهمية استمرار التنسيق بين شركات الطيران الأعضاء في الاتحاد العربي للنقل الجوي بما يسهم في دعم مسيرة النمو والابتكار في مجال الطيران العربي.

واختتم الفقعان تصريحه بتقديم الشكر والتقدير إلى القائمين على تنظيم أعمال الجمعية العامة، مشيدا بالجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد العربي للنقل الجوي وجميع المشاركين لإنجاح هذا الحدث المهم، معربا عن تقدير «الكويتية» لجميع الحضور والمساهمين في تعزيز التعاون والشراكة بين شركات الطيران العربية، وبما يحقق تقدم وازدهار قطاع النقل الجوي في المنطقة.

احتفالاً بالتطور ورسم إستراتيجية النجاح المستقبلي

«الساير لتأجير السيارات» تنظم مؤتمرها السنوي

نيكول: منتج «الساير للتأجير الشخصي» حقق نمواً ملحوظاً في المبيعات

بينغت شولتز وسكوت ماك نيكول مع إداريي فرق المبيعات والعمليات والخدمة في صورة جماعية

نظّمت شركة الساير لتأجير السيارات مؤخرا مؤتمرها السنوي للموظفين، حيث اجتمع أعضاء فرق المبيعات والعمليات والخدمة في فعالية ديناميكية ركزت على تحقيق التوافق الاستراتيجي، وتقدير الأداء، وتعزيز الدافعية.

وقاد المؤتمر فريق الإدارة العليا، بحضور بينغت شولتز ــ رئيس العمليات التنفيذي، وسكوت ماك نيكول ــ المدير العام، وقدم فريق الإدارة جلسة تحفيزية لجميع الحضور تهدف إلى تسليط الضوء على أفكار وأهداف الشركة وتعزيز الرؤية الجماعية. وكان من أبرز الفعاليات عرض تقديمي قصير ولكنه شامل قدمه المدير العام سكوت ماك نيكول، حيث استعرض إنجازات الشركة الأخيرة في مجال تطوير الأعمال، وأشار إلى النمو الملحوظ في المبيعات الذي حققه منتج «الساير للتأجير الشخصي» الذي تم إطلاقه مؤخرا، ما يبرز نجاحه في استقطاب شرائح جديدة من السوق.

وانتهزت الإدارة فرصة المؤتمر للإشادة بتفاني الموظفين وتميزهم، حيث تم توزيع شهادات الإنجاز والتقدير على أفضل الموظفين في جميع أقسام الشركة، احتفاء بالتزامهم ومساهماتهم خلال العام الماضي.

وفي ختام المؤتمر، ألقى رئيس العمليات التنفيذي بينغت شولتز كلمة تشجيعية لفريق العمل، حثهم فيها على مواصلة الأداء المتميز، والسعي الدائم إلى رفع معاييرهم الاحترافية، ومواجهة تحديات السوق المتوقعة خلال العام المقبل بثقة وجهد جماعية.

وقد نجح المؤتمر في وضع معايير إيجابية وعالية الأداء للشركة للمضي قدما في الفترة المقبلة.

للمرة الأولى منذ يونيو الماضي

«بيتكوين» تتراجع بأكثر من 7٪ دون 100 ألف دولار

العربية: تراجعت عملة البيتكوين بأكثر من 7٪ يوم أمس لتتداول أدنى مستويات الـ 100 ألف دولار لأول مرة منذ يونيو الماضي قبل أن تقلص خسائرها.

ويعد الانخفاض، الذي تجاوز 20٪ من أعلى مستوى قياسي بلغته الشهر الماضي، مؤشرا الى دخول العملة المشفرة في مرحلة تصحيح تشبه ما تشهده أسواق الأسهم.

وترجع الانخفاضات إلى موجة تصفية حادة للمراكز الاستثمارية في أكتوبر أدت إلى زعزعة ثقة المستثمرين وابتعاد المتعاملين عن السوق، إذ ما تزال الفائدة المفتوحة في عقود البيتكوين الآجلة أقل بكثير من مستويات ما قبل الانهيار.

ويبدو أن سوق العملات المشفرة يشهد حالة تذبذب عنيفة ويترنح بقوة منذ منتصف أكتوبر الماضي، إلا أن الخبير المالي ورئيس الأبحاث في شركة «Fundstrat Global Advisors» توم لي كشف عن توقعات مثيرة للجدل من جديد، حيث يتوقع أن تنهي بيتكوين العام عند مستوى يتراوح بين 150 ألفا و200 ألف دولار.

وأكد علي عسكر، كبير المطورين في شركة «أو تي إس كابيتال»، أن الارتفاعات في أسواق العملات المشفرة ستتجه إلى الانخفاض ما لم تشهد السوق أحداثا إيجابية تدعم ارتفاع الأسعار مجددا.

وقال عسكر إن البيتكوين أصبحت في الوقت ذاته أصلا مزدوج السلوك وتتأثر بعوامل «المخاطرة والإقبال» كما تتأثر بتشديد السيولة النقدية في الأسواق العالمية.

وأوضح أن الارتفاعات الكبيرة في الأسابيع الماضية دفعت الكثير من المتداولين إلى زيادة الرافعة المالية في مراكزهم، ومع أي انخفاض في الأسعار اضطر هؤلاء إلى البيع القسري، ما زاد الضغط على السوق وأدى إلى مزيد من التراجعات.

وقال إن مستوى 100 ألف دولار للبيتكوين يشكل حاجز دعم نفسي وتقني قوي، ليس فقط بسبب أهمية الرقم من الناحية المعنوية، بل لأن العديد من الشركات التي تحتفظ باحتياطيات من البيتكوين اشترت كميات كبيرة عند مستويات قريبة من هذا السعر.

وبين عسكر أن الانخفاضات التي شهدتها الإيثر وسولانا وغيرهما من العملات البديلة كانت انعكاسا طبيعيا لحركة البيتكوين، نظرا لأن الارتباط العالي بين هذه العملات يجعلها أكثر تقلبا.

وحول تأثير تراجع أسهم التكنولوجيا في وول ستريت على سوق العملات المشفرة، أوضح عسكر أن الارتباط الأقوى حاليا هو مع الدولار الأميركي أكثر من مؤشرات الأسهم، لأن معظم تداولات البيتكوين ما زالت تسعر مقابل الدولار أو العملات المستقرة المرتبطة به مثل USDT وUSDC، ولهذا فإن أي تغير في قوة الدولار ينعكس مباشرة على البيتكوين.

استقرار الأسعار في دول «التعاون» على الرغم من الاضطرابات الإقليمية

«كامكو إنفست»: التضخم في الخليج سيستقر عند 2٪ أو أقل خلال 2025 و2026

مؤشر أسعار المستهلك	فعلي			التوقعات	
النسبة المئوية على أساس سنوي	2022	2023	2024	2025	2026
البحرين	٪3,6	٪0,1	٪0,9	٪0,3	٪0,8
الكويت	٪4,0	٪3,6	٪2,9	٪2,2	٪2,2
عُمان	٪2,5	٪1,0	٪0,6	٪0,9	٪1,5
قطر	٪5,0	٪3,1	٪1,2	٪0,1	٪2,6
السعودية	٪2,5	٪2,3	٪1,7	٪2,1	٪2,0
الإمارات	٪4,8	٪1,6	٪1,7	٪1,6	٪2,0
دول مجلس التعاون الخليجي	٪3,3	٪2,2	٪1,6	٪1,7	٪2,0

المصدر: بلومبيرغ وصندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

ذكر تقرير صادر عن «كامكو إنفست» أن التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اتخذ مسارا هبوطيا خلال عام 2025.

وأشار صندوق النقد الدولي، في أحدث تقاريره الصادرة بعنوان آفاق الاقتصاد الإقليمي، إلى توقعاته بتراجع معدلات التضخم في معظم دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا خلال عام 2025، بدعم من الانخفاض المتوقع لأسعار الطاقة واتباع سياسات مالية أكثر تقييدا. وعلى النقيض من ذلك لفت الصندوق إلى إمكانية استمرار مواجهة الاقتصادات المتقدمة الرئيسية لضغوط تضخمية، ما قد يسهم في رفع تكاليف الاقتراض عالميا.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت بعض العوامل الأخرى في تعزيز تراجع التضخم في الدول الخليجية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة عامة، ومن بينها إعفاء واردات النفط الأميركية من الرسوم الجمركية، وتسارع وتيرة الاستهلاك والاستثمار قبل الزيادات المتوقعة في الرسوم في بعض الدول، إضافة إلى تحويل مسارات التجارة عبر دول وسيطة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم في الدول الخليجية مستقرا عند المستوى المستهدف البالغ 2٪، أو أقل منه قليلا، خلال عامي 2025 و2026. وبالمثل، أكد الصندوق في توقعاته الخاصة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستوردة للنفط استمرار انخفاض التضخم في عدد من الدول، مثل الأردن، في حين يتوقع أن يتراجع التضخم بدول أخرى، كالمغرب ومصر، من مستوياته التاريخية المرتفعة مع انحسار آثار تراجع العملات المحلية وارتفاع أسعار الطاقة في السنوات السابقة. وعلى وجه التحديد، يتوقع أن يرتفع معدل التضخم في الدول الخليجية هامشيا من 0,6٪ في عام 2024 إلى 1,7٪ في عام 2025، ثم إلى 2٪ في عام 2026، مع بقائه دون مستوى 2٪ المستهدف من قبل البنوك المركزية طوال فترة التوقعات.

أما على الصعيد العالمي، فقد تؤدي الرسوم الجمركية المرتفعة إلى دفع البنوك المركزية نحو تبني سياسات نقدية أكثر تشددا وتقييدا، ما قد ينعكس بارتفاع تكاليف التمويل على اقتصادات المنطقة. وقد يسهم ذلك بشكل غير مباشر في زيادة الضغوط التضخمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما يعاكس الاتجاهات الانكماشية الحالية.

وعلى الرغم من تصاعد حدة الاضطرابات الجيوسياسية وتعطل سلاسل التجارة العالمية على خلفية الرسوم الجمركية الأميركية بصفة رئيسية، إلا أن معدلات التضخم في الدول الخليجية نجحت في الحفاظ على استقرارها خلال الربع الثالث من عام 2025. وعلى الرغم من ذلك، قد تؤدي عودة التضخم الى الارتفاع مرة أخرى في الاقتصادات المتقدمة الكبرى إلى دفع البنوك المركزية لإبطاء وتيرة التيسير النقدي وتغيير مسار سياساتها النقدية بهدف كبح جماح التضخم المحلي، الأمر الذي قد ينعكس أيضا على توجهات البنوك المركزية في الدول الخليجية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. في الوقت ذاته، تم تعديل مستويات إنتاج دول الأوبيك وحلفائها من النفط ورفعها خلال الربع الثالث من عام 2025. إذ ارتفع إنتاج الدول الخليجية بنحو 968 ألف برميل يوميا خلال الفترة من فبراير إلى يونيو 2025، ثم تمت إضافة 158 ألف برميل يوميا بين يونيو وأغسطس 2025.

وبشكل إجمالي، رفعت الأوبيك وحلفاؤها مستهدفات الإنتاج بنحو 2,9 مليون برميل يوميا منذ أبريل 2025، ومن المتوقع أن يؤثر هذا التوسع في الإمدادات النفطية على أداء التضخم سواء داخل الدول الخليجية أو على المستوى العالمي، حيث إن زيادة إنتاج النفط تسهم في الضغط على الأسعار بما يؤدي إلى تراجعها، ما ينعكس على خفض مجموعة متنوعة من التكاليف، بما في ذلك النقل والكهرباء. وبناء عليه، من المرجح أن يسهم ارتفاع الإنتاج النفطي لدول الأوبك وحلفائها في الإبقاء على معدلات التضخم متدنية في الدول الخليجية خلال فترة التوقعات.